الحكومة السورية تخرق الهدنة في حي الوعر على الرغم من الرعاية الأممية

خرقت قوات الحكومة السورية الهدنة المتفق عليها... وقصفت حي الوعر بقذائف الهاون وقذائف من الدبابات المحيطة بالحي..

مازال حي الوعر بمدينة حمص محاصراً منذ يوم الخميس ١٠/ تشرين الأول /٢٠١٣، من قبل حواجز للقوات الحكومية، بهدف إنهاك الأهالي وفرض هدن أو اتفاقيات قسرية لما يقارب ١٥ ألف عائلة، مستخدمة الحصار الجماعي كأحد أساليب الحرب، حيث تمنع تلك الحواجز إدخال الأغذية والأدوية والمحروقات فيما عدا حالات نادرة تحت الضغط أوالابتزاز.

صعدت قوات النظام حملتها على الحي منذ يوم السبت ٤/ تشرين الأول/ ٢٠١٤، ويأتي ذلك بعد التفجير الذي استهدف مدرسة ابتدائية في حي عكرمة المعروف بأغلبيته الموالية للنظام، فمنذ ٤/ تشرين الأول/ ٢٠١٤ وحتى ١١/ تشرين الثاني/ ٢٠١٤ قتلت القوات الحكومية ما لايقل عن ٤٨ مدنياً بينهم ٧ أطفال و٨ سيدات، حسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

في يوم السبت ٨/ تشرين الثاني/ ٢٠١٤ عقد اتفاق هدنة يقضي بوقف إطلاق النار بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة التي تسيطر على الحي، وذلك على جميع الجبهات باستثناء جبهة واحدة تقع في الجزيرة السابعة من الحي، وكان ذلك الاتفاق عبر طلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرعاية منظمتي الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري، حيث يتم إدخال قرابة ١٢ ألف سلة غذائية للمدنيين المحاصرين داخل الحي.

في يوم الأحد ٩/ تشرين الثاني/ ٢٠١٤، قرابة الساعة الواحدة ظهراً، خرقت قوات الحكومة السورية الهدنة المتفق عليها وقصفت الحي بقذائف الهاون وقذائف من الدبابات المحيطة بالحي، بالتزامن مع إطلاق رصاص من القناصين المتمركزين على الأبراج السكنية المحيطة بالحي، قتل على إثر ذلك ٣ أشخاص وأُصيب أكثر من ٥ آخرين، تسبب ذلك الخرق للهدنة من قبل قوات الحكومة السورية بإعادة القافلة المحملة بالاغذية دون اكمال مهمتها، بسبب عدم الأمان الذي تسببت به عمليات القصف المتعمد.

من خلال رصد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعض مواقع التواصل الاجتماعي الموالية للحكومة السورية، انتشرت أخبار عديدة تظهر نية مبيتة لاستهداف قافلة المساعدات التي سوف تدخل إلى حي الوعر.

الرابط التالي يظهر صورة لإحدى هذه المواقع

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ بتاريخ ٢٢/ شباط/ ٢٠١٤، الذي طالب فيه «برفع الحصار فوراً عن المناطق المأهولة»، وتوعد باتخاذ إجراءات إضافية في حال عدم الاستجابة. وتطالب الشبكة السورية لحقوق الإنسان بهذه الإجراءات الإضافية حيث لم تستجب الحكومة السورية.

كما أن قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ الصادر بـ ١٤/ تموز/ ٢٠١٤ أتاح المجال أخيراً لإدخال المساعدات دون قيد أو شرط، لكن هذه المساعدات تقتصر على المناطق الحدودية فقط.

وتطالب الشبكة السورية لحقوق الإنسان إيجاد آليات بالسرعة القصوى لإيصال المساعدات إلى مناطق داخل سوريا مثل حي الوعر في حمص، والغوطة الشرقية في ريف دمشق، لأنها الأماكن الأكثر تضرراً كونها خضعت للحصار الأطول والأشد.

في هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة الكشف أين وصلت التحقيقات المتعلقة بقضية الفساد التي كشف عنها السيد جاري كوينلان ممثل أستراليا الدائم في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أن ٩٠٪ من المساعدات تذهب إلى غير مستحقيها وإلى المناطق الموالية للنظام السوري، وهي مناطق في وضع جيد، في حين أن مناطق مثل حي الوعر لا تكاد تصلها أية مساعدات، لا بد على دول أصدقاء سوريا من متابعة أين تذهب الأموال التي يقومون بالتبرع بها، وأن لا يستخدمها النظام السوري في تمويل الحاضنة الشعبية للميليشيات السورية التي تقاتل إلى جانبه، فيما يُفترض أنها مساعدات للمنكوبين.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان